الفصل الحادي عشر

القيادة لتعزيز التعايش

تعزيز التماسك الاجتماعي بين الجماعات في المجتمعات التعددية

آلان بي. سليفكا

رئيس مشارك، هالسيون آسيت مانجمانت، إل إل سي

تقول منظمة الصحة العالمية إنّ شخصاً واحداً يُقتل في الحرب كلّ 100 ثانية، وأنّه سقط عام 2000م وحده نحو ثلاث مئة وعشرة آلاف شخص في الحروب. وبالمجمل، فقد قُتل في الحروب التي دارت رحاها في القرن العشرين واحد وتسعون ومئة مليون شخص، نصفهم مدنيون. لذا، يُعَدّ تعزيز التماسك الاجتماعي والتعايش بين المجموعات السكانية المختلفة من أهم تحديات زماننا هذا. ومن الواجب علينا أن نطوّر المعرفة والمهارات التي نحتاج إليها كي نعيش معاً بسلام أكبر. ومع أنّ تحسين العلاقات بين الدول هو أمر فائق الأهمية، فقد نشب عدد متزايد من النزاعات الداخلية، التي امتدت نيرانها لاحقاً خارج حدود تلك الدول. حدث هذا في كلٍّ من: البلقان، والشرق الأوسط، وإفريقيا. فمثلاً، سرعان ما طالت نيران الحرب الأهلية اللبنانية (1975–1990) سورية وإسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وعلى نحوٍ مشابه، تفاقمت حربا الكونغو الأولى والثانية في تسعينيات القرن العشرين، فأصبحتا في نهاية المطاف من أكثر الصراعات الدولية دموية في التاريخ؛ إذ خاضت غمارها مباشرة ثماني دول إفريقية.

ومثلمـا يحدث في أيّ علاقـة، فمن المحتم أن يزداد صراع الجماعات المتباينة حدّة، ما لم يُتخذ عمل تصحيحي على وجه السرعة.

وكان الرئيـس الأمريكـي السابق بيل كلينتون قد صرّح بـأنّ اتخاذ خطوات متواصلة، تضمن عـدم انقسام البلد إلى أقسام تلجأ إلى تلبية احتياجاتهـا عن طريق تأجيج الصراع، يُعَدّ من أهم المسؤوليـات الملقـاة على عاتق أيّ حكومة في العالـم. أمّا رئيس تشيلي السابـق ريكاردو لاغوس الـذي يرأس حالياً نـادي مدريد (Club of Madrid)، وهـو مؤسسة مستقلة، تضـم ستة وستين رئيـس دولة سابقـاً، تقدّم المشورة إلى القـادة العاملين من أجل الديمقراطيـة، فيعبِّر عن وجهة نظـره باقتضـاب: «ستعيش الأمة في حالة ضياع بغياب التماسـك الاجتماعي». على أنّ الحكومات كانت – في أغلب الأحيان– تبدو غير مدركة لمسؤولياتها في بناء التماسك الاجتماعي وصيانته، وللحاجـة الماسـة إلـى إنشاء مؤسسـات مكلَّفة بمسؤولية منـع نشوب الصراعـات والتخفيف من حدّتها. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحدّ فحسب، بل إنّ عدداً ضئيلاً فقط من الأشخاص يدركون ما تستطيـع إنجازه الحكوماتُ التي تكتسب القدرة على التخفيف من حدّة التوترات. يُعرف **التماسك الاجتماعي** بأنّـه قدرة المجتمع على الاعتراف بـأنّ مواطنيه كافة يتمتعون بحقـوق متساوية، مع الإقـرار باختلافاتهم واحترامها وتقديرها. لذا، فإنّ قـدرة المواطنين الذين ينتمون إلى خلفيات عرقية ودينية مختلفة، على العيش معاً ضمن مجتمع مشترك (أي التعايش)، مع احترام كلّ طرفٍ تفـرُّدَ الآخر وخصوصيتـه؛ أمرٌ رئيسٌ لتحقيـق الرفاهية والازدهار. ومثلما باتـت البيئة الصحية هدفـاً عالميـاً وتعبيراً عن المسؤوليـة الاجتماعية، فمن الواجـب أن تصبح قـدرة الناس على أن يشعـروا، وهم فـي مجتمعاتهم وبلدانهم، بأنّهم فـي وطنهم وبين أهلهم، قيمـة اجتماعية عالمية وأولوية اجتماعية ملحة.

يتطلـب تكوين ثقافة التعايش عدداً كافياً من قـادة الجماعات المتباينـة الذين يتقاسمون رؤيـةً لمجتمع يعمل بتعاون وإيجابية في عالم من الاختـلاف. وليس الوصول إلى مستقبل مشترك بيـن جماعات مختلفة ممكناً، إلّا إذا وضع هؤلاء القادة تلك الرؤية وصاغوها وتعهدوها بالرعاية، لتتحوّل من بضع جمرات إلى لهب وامض. كما يجب أن يدركوا القوى المعادية للتعايش، وأن يعرفوا كيف يتغلّبون عليها باللجوء إلى المعرفة والحلول التي وضعها قادة شجعّوا التماسك في مجتمعات متصارعة سابقاً، وشخصيات عملت في حقول سياسة التعايش وممارسته ودراساته.

إنّه لمـن المهم جدّاً أن يتحلّى قادة التعايش بالشجاعة والقناعة والإرادة السياسية اللازمة للتغلّـب على قوى التشكيـك والفصل. ويكشف تقاعس اليهود والعرب داخـل إسرائيل عن مواجهة قـوى مـن هذا القبيل عمّا ينجـم عن الفصل، في حين يشهـد إقدام القادة فـي إيرلندا الشمالية كلّهـا على تعزيز التعايش بين الكاثوليـك والبروتستانت على فوائد التماسـك الاجتماعي وآفاقه. لـذا، يطرح هـذه الفصل أمثلة على العوائق التي تعترض سبيـل التعايش، أكثرها مأخوذ من وضع الصـراع الحالي بيـن اليهود والعرب داخـل إسرائيل. ويتنـاول الفصل بعد ذلك نمـوذج إيرلندا الشمالية لمناقشة المهام الملقاة على عاتق القيادة على المستوى الحكومي، والمهام الملقاة على عاتق القادة، بوصفهم أفراداً، للتشجيع على التعايش.

عوائق التعايش

كلّ مجتمـع مقسّم هو مجتمع فريد بشعبه وتاريخه وثقافته وسياقه الديني. ومع ذلك، توجد ست مشكلات ومبادئ جوهرية مشتركة بين المجتمعات المقسّمة قاطبة.

ذكريات مؤلمة: صراعات دينية وعرقية وثقافية وإقليمية

يتذكّـر أبناء قبائـل وعشائر ومجتمعـات أُخرى، على مـدي سنين طوال، أمثلـة عن ازدراء علاقاتهـم الحميمة وتحالفاتهم، وتصبح هذه الذكريات عرضة للتحريف في أثناء إعادة روايتها. ويـزداد الجهـل «بالآخر» بمرور الوقت وبوقوع تجارب مريرة، وهذا مـا يؤدي إلى ترسيخ الشكوك. وهكـذا، فقـد تنقلـب الغيرة، حتـى بعد قـرون من السـلام الظاهري، إلـى اضطرابـات، بل إلى حـرب، مـن حيث لا نـدري على ما يبدو. وقـد يؤدي الحقـد التاريخي وانعدام الثقـة والخوف إلى إعمـاء المجتمعـات المستقطبة عن النفقات الباهظة عن الفصل، وعـن فوائد الاحترام والتعاون المتبادلين.

الصدمة ومقاومة التغيير والركون إلى الوضع الراهن

يسـارع الأعداء التاريخيون، الذين يحملون وجهات نظـر متعارضة، إلى الاعتقاد أن التعاون مستحيـل، وأنّ الآخر لـن يصبح شريكاً موثوقاً أبداً. فيُحجِمون عن بـذل الجهود الجبارة اللازمة لتسويـة خلافاتهم. ولا تُفضي الشكوك الراسخة والأحقاد القديمة إلى نشوء مناخ عدائي فحسب، بل إنّ عدد المعترضين وحجمهم يقف سدّاً منيعاً تقريباً أمام التغيير الإيجابي.

يصطدم كثير من مستشاري الزواج غالباً بوضع يشبه هذا الوضع عندما يسألون زوجين تعيسين: «حسنٌ، لماذا ترغبان في الانفصال؟». ويرغب الزوجان كلاهما في حياة مستقلة بعيداً عن شريك ناقم ناكر للجميل. وفوق ذلك كلّه، تبدو عقبات البقاء معاً من أكثر الأمور التي يتعذّر تذليلها. ولكنّ الانفصال ليس بالخيار الذي يسهل تطبيقه: فالنفقات الاقتصادية باهظة جداً، والأخطار العاطفية والأمنية بالغة الخطورة، وتغيير المنزل أمر شاقٌّ جدّاً. وفي المقابل، فإنّ فوائد البقاء معاً فورية وجذابة؛ شريطة أن يتبادل الطرفان الاحترام والتقدير. وعوضاً عن اتخاذ قرار ببناء حياة مشتركة معاً على الرغم من الصعوبات، يركِّز الزوجان على جميع الأسباب التي جعلت كلّاً منهما يتعرّض للظلم وسوء المعاملة، وعلى ما يجعل بقاءهما معاً – ببساطة – بديلاً غير قابل للتطبيق. ويفضِّلان العيش في تعاسة دائمة عوضاً عن السعي للتوصل إلى حلّ عملي.

خلفيات وتجارب وطرق تكيّف مختلفة

يذكر ريوفين غال، عالم النفس الرائد في مجال التعايش، ثلاث عقبات رئيسة تعترض سبيل التقدم، هي:

- ضعف المعرفة الأساسية بالآخر واحتياجاته.
- الاختلافات الأساسية القديمة في القيم الثقافية.
- الاختلاف في شعور المجتمعات، وسلوكها، وردود أفعالها في ظروف متنوعة.

لقد درس علماء الأنثروبولوجيا مطولاً الجماعات ذات الاختلافات الثقافية الراسخة. ففي الشرق الأوسط – مثلاً – تُعَدّ الاختلافات والعدائية القبلية والعشائرية تجاه الغرباء، والنفور الراسخ نتيجة اختلافات دينية وثقافية وتاريخية قديمة الأجل، عقبات رئيسة تحول دون التعايش السلمي. وقد يُسهِم تفاوت مستوى المعيشة، وتقاعس الأكثرية عن منح أفقر الأقليات بارقة أمل بالحصول على تكافؤ الفرص، في تفاقم هذه الاختلافات، وإلى عدم قبول الآخر. وبعد بضعة أجيال من سوء المعاملة المزمن، ستشعر الأقلية المضطهدة باليأس، وتعتقد أن لا سبيل إلى تحسين الظروف الراهنة سوى الحرب الأهلية، أو قلب الحكومة بالقوة. وبمرور الوقت، يغدو ضعف الوعي باحتياجات الأقليات أشدّ مضاضةً، وتردّ الأقلية بإلقاء اللائمة على استهانة الأكثرية

بقيم ثقافية مَعيبة. ويطفو الاستهتار والقسوة والثورة والكراهية على السطح لدى الجانبين. وتغدو الحاجة إلى مجتمع مشترك أكثر وضوحاً من ذي قبل، ولكنّ القدرة والرغبة في إنشائه تبدو أشبه بحلم بعيد المنال.

رغبة الأقليات في الاندماج من دون خسارة الهويتين: الثقافية والدينية

كيف يمكن للأقليات أن تشعر بالراحة، وتحافظ على هوياتها، وتنعم في الوقت ذاته بفوائد الحياة والاهتمامات المشتركة؟

فمثلاً، يفتخر العرب الذين يعيشون في إسرائيل أيّما فخر بحفاظهم على هويتهم وثقافتهم وانتمائهم الوطني بوصفهم فلسطينيين، ويَعُدّون أنفسهم عرباً فلسطينيين يعيشون في إسرائيل، لا إسرائيليين. ويتخلّف أكثرهم عن الالتحاق بالخدمة العسكرية في جيش الدفاع الإسرائيلي، وعن المشاركة في الحياة المؤسساتية الإسرائيلية. وقد قامت الحكومة حديثاً، في مسعى منها لجعل المواطنة التزاماً مشتركاً، بتأسيس قوة الدفاع المدني، التي يستطيع العرب الانضمام إليها عوضاً عن الخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي. لكنّ تقاعس العرب عن الانضمام إلى هذه المؤسسة يلقي الضوء على حجم الصعوبات التي تحول دون إنشاء مجتمع متكامل.

وقد أظهر استفتاء أجرته مبادرات صندوق إبراهيم (Abraham Fund Initiatives) حديثاً أنّ ما نسبته 84% من المواطنين اليهود يشعرون بأنّ إسرائيل وطنهم، في حين لم يشعر سوى 34% من العرب بذلك. واشتدت الضغوط التي يعانيها العرب، بسبب الشعور أنّهم غرباء في بلدهم. على أنّ الاستبانات تشير أيضاً إلى أنّ قلّةً من العرب يرغبون في مغادرة إسرائيل؛ لشدّة تعلّقهم ببيوتهم وأراضيهم وحدائقهم وأماكن ولادتهم، وكذلك لأنّ حريتهم أكبر، ومستوى معيشتهم أعلى بفارق كبير عن بقية الفلسطينيين في العالم. لذا، يشعر العرب ببُعْدهم عن المجتمعات العربية الأُخرى في المنطقة على الرغم من الصلات الوثيقة التي تربطهم بها، ويشعرون في الوقت ذاته بوجود صلات مهمة، مع أنّها أكثر بُعداً، مع إسرائيل. والنتيجة هي غموض وإحباط ناجمان عن عدم شعورهم بأنّهم يعيشون في وطنهم.

التمييز وعدم تكافؤ الفرص

على الرغم من انخفاض مستوى رضا العرب على نحوٍ ينذر بالخطر، تُواصِل الأكثرية اليهودية صمّ آذانها عن مطالب العرب التي راوحت مكانها (من قبيل المخاوف الأمنية، وقلّة اهتمام العرب بالمشاركة في الشؤون الإسرائيلية مشاركة تامة). والنتيجة هي مستوى متصاعد من سخط العرب على ظروفهم الحالية، وتوجّه متنامٍ نحو إلقاء اللوم على جيرانهم الإسرائيليين.

فمثلاً، يتحدث العرب في إسرائيل عن مكابدتهم التمييز الشديد والاضطهاد القومي، ومصادرة الأراضي، والظلم في توزيع الموارد، والتهديد بالترحيل. وغالباً ما يقولون إنّ بلدهم (إسرائيل) في حالة حرب مع شعبهم (الفلسطينيين)، ويشيرون إلى أنّ عدداً كبيراً من أقاربائهم يعيشون في الأردن ولبنان وغيرهما من الدول العربية المجاورة. ومع ذلك، لا يتحدث القادة السياسيون المعروفون عن هذه المشكلات بالقدر الكافي، ولا يقومون بما يكفي لمعالجتها.

في عام 2002م، أوصى تقرير مكوَّن من ثماني مئة صفحة، أعدته لجنة أور، التي أسسها رئيس القضاة تيودور أور في أعقاب الاضطرابات العربية التي اندلعت عام 2000م؛ بإجراء تغييرات عدة في السياسات الحكومية المعنية بالمواطنين العرب في إسرائيل، واقترحت «لجنة لابيد» بعد عام من ذلك سياسات وبرامج محدَّدة لمعالجة الإقصاء والتمييز. ومع أنّ تعليقات كثيرة أثنت على هذين التقريرين، فإنّ الحكومة الإسرائيلية تجاهلتهما وتجاهلت توصياتهما إلى حدّ كبير.

وفي واقع الأمر، ما لم يلمس العرب تقدّماً، فسيلازمهم شعور بالظلم والتعاسة، وبأنّ وجودهم غير مرغوب فيه. وحدث ما كان متوقعاً، فبعد أن راحت الأقلية العربية تتحدث بصراحة أكبر عن همومها واحتياجاتها، طغت على المجتمعين العربي واليهودي علامات أكثر من الفصل عوضاً عن التكامل. وأعرب العرب عن رغبتهم في مزيد من السيطرة على نظامهم التعليمي، وهذا ما قد يؤدي إلى تعميق الاختلافات الثقافية، مع أنّ الاستبانات تشير إلى أنّهم، في الواقع، ينشدون فرصاً متكافئة في مجالات مهمة كثيرة من مجالات الحياة المدنية. إضافة إلى ذلك، يرغب العرب في أن تكون إسرائيل دولة لمواطنيها، في حين يفضِّل المواطنون اليهود بشدّة دولة ديموقراطية يهودية. ويرغب العرب أيضاً في الشعور بأنّ احتياجاتهم معترف بها ومحترمة، وفي اختبار إحساس بالانتماء الحقيقي.

يقـول أميت ساعير، وهو ضابـط في جيش الدفاع الإسرائيلي يحمـل شهادة الماجستير في دراسـات التعايش: «إنّ ضعـف الإرادة يمثّل العائق الرئيس أمام نتيجة مـن هذا القبيل»، ويضيف قائـلاً: «يُعزى ضعف إسرائيل في وضع السياسات المتعلّقة بالأقلية العربية، في المقام الأول، إلى ضعـف متعدّد المستويات في إرادة التعامل مع القضيـة بجدية. وكذلك فإن ضعف الإرادة موجود لدى الجمهور اليهودي، والإدارة والبيروقراطية الإسرائيلية، ودوائر صنع السياسة الإسرائيلية». [1]

كان إسحـق رابين، آخر رئيـس وزراء إسرائيلي، يقول علانية بأهميـة تحقيق المساواة بين مواطنـي إسرائيـل مـن اليهود والعـرب. وقد أطلق عـدد من رؤسـاء الحكومات بعد ذلـك وعوداً انتخابية، ولكنّ حواراً هادفاً بين المواطنين العرب واليهود لم يخرج إلى النور بسبب أزمات كبيرة؛ كالانتفاضـة، وقضايـا سياسيـة محلية شائكة أُخرى. لقـد قدَّمت المشـكلات العملية المصاحبة للعيش في منطقة تحفل بالحروب ذريعة لتجاهل الصراع الداخلي.

غياب جهة تُعنى بمسؤولية تعزيز التماسك الاجتماعي

تفتقـر الأقليـة والأكثريـة فـي إسرائيل إلى جهـة تمثيلية رسميـة مكرّسـة لتأسيس تماسك اجتماعـي مـن شأنه تعزيز التعايش بفاعلية. فعلـى الجانب اليهودي، ليس ثمّـة مفوضية أو وزارة أو مجموعـة، سواء دائمـة أو انتقالية، مكلّفة بتعزيز مستقبل مشترك يعـود بالنفع على الطرفين. لقـد درجت العادة أن يتعامـل مكتب رئيس الوزارء ولجنة وزارية مع القضية العربية؛ وكان الموعد العرضي مع وزير ما لمناقشة شأن من شؤون العرب أو الأقليات يتخذ طابعاً احتفالياً إلى حدّ كبير، لعـدم وجـود ميزانية لدى الوزير. ونظـراً إلى ازدحام جدول أعمال رئيس الـوزراء بصورة دائمة؛ كانـت الحاجة الماسة إلى تعزيز العلاقات اليهودية العربية وتشجيع السياسات التي تدعمها، تقع دائماً ضحية أزمة اليوم أو الأسبوع. وبات السؤال الجوهري المطروح: هل سيحصل تقدّم أكبر، في حـال وجود قيادة أفضل واستعداد أكبر للتعامل مـع التحديات الصعبة لعلاقات الأكثرية بالأقلية، على الرغم من ضغوط الحياة اليومية في إسرائيل المنبثقة من المشاغل الأمنية الكبيرة.

وفي الجهة الأخرى، تقود المجتمع العربي اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية فـي إسرائيل، التي تُعرَف شعبياً بلجنة المتابعة العربية، حيث يتكون أكثر أعضائها من محافظين عـرب ومفكّريـن وغيرهم من قـادة المجتمع، وهي تحظى باحتـرام ونفوذ كبيرين، مـع أنّها غير

منتخبــة شعبيــاً. وأوضح بيان رؤية وضعه حديثاً أعضاء من هــذه المجموعة أنّ المواطنين العرب يشعــرون بآثــار التمييز، ولا يشعــرون بشدّة وعلى نحوٍ حصــري بأنّهم جزء مــن الدولة اليهودية، ويرغبــون في مزيد مــن المؤسسات العربية الحصريــة، إضافة إلى حقّ النقض بشأن القرارات السياسيــة الرئيسة. ولم تأتِ الوثائق الأربع، التي أصدرتهــا قريباً مجموعات عربية مختلفة، على ذكــر أهميــة التعاون بين المجتمعيــن أو الرغبة فيه، ولم تطرح رؤية لمستقبــل مشترك. ويبدو أنّ المجموعــات كلّها لا تميل إلــى التشجيع على التعايش بفاعلية، وهذا مــا يتطلّب تدخلاً عاجلاً من قــادة الجماعات المتباينة، والعمل على رأب الصدع، وتنمية التماسك الاجتماعي الضروري لبناء مستقبل مشترك.

عندما يدرس المرء ما حقّقته بلدان (مثل: كندا، ونيوزلندا وموريشيوس، والولايات المتحدة الأمريكيــة، وقبرص، وإندونيسيــا، وإيرلندا الشمالية) من نجاح في جمــع شمل مجتمعات، كانت ممزّقــة فيما سبق، وأرجحية أن ينمو اقتصاد إسرائيلي أكثر تكاملاً وتماسكاً بما يصل إلى عشرة مليــارات شيــكل وفقاً لبعض التقديرات؛ فلا بُدّ له مــن أن يَسأل عن سبب تقاعــس القادة العرب واليهود، على حدّ سواء، عن التفكير في مستقبل مشترك. إنّ تحسُّن فرص التوظيف في المجتمعات العربية رهن بتحسُّن مستوى المعيشة في إسرائيل بمجملها. وإذا اتفق الطرفان على إحلال حركة تقدميــة مكان الخــوف، ووافقا فعلياً على استكشاف أفضل السُّبُــل لبناء مجتمع مشترك، وتحقيق أقصــى مــا يمكن تحقيقه مــن فوائد اقتصادية واجتماعيــة وأمنية، فبوسعهمــا الخروج من جدل عقيم لا ينتهي، والتوصل إلى حلول ملموسة.

ولســوء الطالــع، لم تطــوِّر إسرائيل ثقافــة تماسك قطّ، ناهيــك عن أنّ قادتهــا لا يشجّعون عليهــا حاليــاً. مــع أنّ التماسك الاجتماعــي يُعَدّ قيمــةً، ويقتضي أن تكــون المسؤوليــة اجتماعية مترابطــة وتعاونية تراعي الآخريــن. والأكثر أهمية أنّه ينمّ عن الاستعــداد للعمل لتحقيق التعايش علــى الرغــم مــن الاختلافــات. ومع ذلــك، لا يُعَدّ غيــاب ثقافــة التعايش والتماسك حتــى الآن عائقــاً دائمــاً؛ فالعائق الحقيقي هو غيــاب قيادة تعترف بضرورة إيجاد ثقافــة من هذا القبيل في المجتمعين كليهما.

القيادة: المهام الملقاة على عاتق الحكومة

يُنـاط بالحكومـات، خاصة، مسؤولية اتخاذ خطـوات فعلية للتشجيع علـى المساواة والتنوع والدمـج والتعايش بين الناس الذين يعيشون ضمن حدودها. وتقـدّم الجهود، التي بذلتها إيرلندا الشماليـة لتوطيد التعايش السلمي، والتماسك الاجتماعي بيـن الكاثوليك والبروتستانت، نموذجاً ممتـازاً. فإنهـاء الصراع بين هذيـن المجتمعين إنجازٌ جديرٌ بالذكر؛ ومـع أنّ الجماعتين تملكان قواسـم مشتركـة كثيرة على ما يبدو، فجـذور الصراع تعـود إلى مئات السنين. وقـد عُدَّ احتلال إنجلتـرا لإيرلندا الشمالية عائقاً كبيراً حال دون التعايش؛ نظراً إلى أهمية قضية الأرض. وخلَّفت سلسلة من الحروب والعنف والضحايا صدوعاً كبيرة أيضاً. وختاماً، فقد كان المجتمع الكاثوليكي أشدّ فقراً وأقلّ تطوراً بكثير، وهذا ما أشعل حقداً ناجماً عن الاضطهاد والظلم والتعصب لأجيال.

وعلى الرغم من جذور النـزاع العميقة والأنشطة الكثيرة المسبّبة للانقسام لدى الجانبين، فقـد كلَّفت الهيئة الاستشارية الدائمة لحقوق الإنسان التابعة للحكومة عام 1985م (بعد اعترافها بعـدم جدوى المنهجيات الاقتصاديـة والعسكرية في إنهاء الصراع)، مـاري فيتزدوف وهو فريز بإعـداد تقرير عن فرص تعزيز التعايش والتماسك الاجتماعي. وأوصـى تقريرهما بإنشاء وحدة فـي صميم الحكومة لمعالجة العلاقات بين المجتمعات، إضافة إلى وحدة مستقلة خارج الحكومة لتعزيـز التماسك الاجتماعـي. وعُدّت الوحدة الحكومية، التي تأسّست عـام 1987م، بداية مهمة. ويشمل تفويضها حالياً العدالة والمساواة، والعلاقات بين المجتمعات، والتقييم والبحوث، والتنوع اللغوي، والدمج الاجتماعي.

منـذ ذلك الحين، توسَّع مجلس العلاقات بين المجتمعات غير الحكومـي، الذي تأسّس في ينايـر من عام1990م، بطاقم عمل مكـوّن من سبعة أشخاص، وبات يضم خمسة وعشرين عاملاً، وارتفعت ميزانيته الأولية من نحو مليوني دولار إلى 12.6 مليون دولار، قدّمتها الحكومة البريطانية والاتحـاد الأوروبي. وتقدّم الحكومـة التمويل أيضاً إلى مجالس المقاطعـات المحلية، التي وافقت رسمياً على أهداف عملية التماسك الاجتماعي.

فـي غضون ذلك، قام الباحثون بمسح آراء آلاف الأشخاص لتكوين فهم كامل عمّا يعترض سبيل التماسك الاجتماعي من عقبات. فمثلاً، طلب الباحثون في إنكور (INCORE)، وهي مؤسسة

رائدة يقع مقرها في جامعة أولستر وتعمل في مجال التعايش، إلى الذين استُطلعتْ آراؤهم اختيار هدف لسياسة العلاقات بين المجتمعات في البلد من بين احتمالات ثلاثة:

- قبول التوجّه نحو مجتمع مقسّم، والسعي لعلاقات مستقرة داخل المجتمعين وفيما بينهما.
- التشجيع على مجتمع مشترك ومتكامل بصورة أكبر، والتشجيع على احترام الهوية والتنوع الثقافي أيضاً.
- انتفاء الحاجة إلى وجود سياسة علاقات بين المجتمعات.

نُشرت نتائج استبانة إنكور في نوفمبر من عام 2004م، وكانت مدهشة. وعلى الرغم من الآراء المتطرفة التي تكوّنت خلال عهود من الدم والصراع، أعرب ما نسبته 82 % من المشاركين في الاستبانة عن رغبتهم في تعزيز احترام الهوية الفردية والتنوع الثقافي، مع التشجيع في الوقت ذاته على مجتمع أكثر تكاملاً. ولم يرغب سوى 15 % من المشاركين في الإبقاء على مجتمع مقسم، ورأى 2 % منهم فقط أن لا حاجة إلى الاستمرار في العمل لتأسيس سياسة العلاقات بين المجتمعات. وطوّر أيضاً ناشطون ومنظّمات اجتماعية، خلال عشرة أعوام، مقداراً هائلاً من المعلومات، التي تتناول فوائد المستقبل المشترك، وأخطار استمرار المتاعب. وكانت تلك المعلومات موجّهة إلى الجمهور وجماعات فرعية محدّدة، تضم سياسيين وجمعيات دينية ومجتمع الأعمال.

وفي المقابل، قاوم كثير من الكاثوليك والبروتستانت وقادة في حكومة إيرلندا الشمالية هذه الخطوات. لكنّ وزير الدولة البريطاني، وهو ممثّل إنجلترا الرئيس في إيرلندا الشمالية، أكّد أنّ الخدمة العامة في البلد تدعم هذه الجهود، التي حصلت أيضاً على تأييد وتشجيع كبيرين من قادة رئيسيين داخل الحكومة وخارجها.

وقدّمت أطراف ثالثة، منها الاتحاد الأوروبي، أموالاً طائلة لضمان الاستقرار الإقليمي؛ بإطلاق مساعٍ ترمي إلى بناء مستقبل مشترك بين الكاثوليك والبروتستانت. وقد أسهمت هذه الأموال إسهاماً لا يُقدَّر بثمن في تغطية نفقات الدراسات والاجتماعات الخاصة والمواد الإلكترونية والمكتوبة التي ساعدت البلد على وضع رؤية لمستقبل مشترك بعد أن كانت حلبة صراع. وفعلاً،

فإنه غالباً ما تتعثّر أيّ عملية تمتد سنوات عدّة، وترمي إلى التشجيع على التماسك الاجتماعي، ما لم يقيّض لها تمويل من مصادر خارجية.

كتب بول مورفي، وزير الدولة في إيرلندا الشمالية، مقدِّمة لإطار العمل السياسي والإستراتيجي للعلاقات الحسنة في إيرلندا الشمالية، الذي عنوانه «مستقبل مشترك» (A Shared Future)، ويُجمل التزام الحكومة بالتعايش بوصفها سياسة جوهرية: «تسعى رؤية الحكومة لمستقبل إيرلندا الشمالية إلى بناء مجتمع مسالم دامج مزدهر مستقر عادل، يستند بثبات إلى تحقيق المصالحة والتسامح والثقة المتبادلة، وإلى صيانة حقوق الإنسان والدفاع عنها. وترتكز هذه الرؤية على الشراكة والمساواة والاحترام المتبادل بوصفها قاعدة للعلاقات الحسنة. ويدور جوهر المصالحة على نبذ العلاقات المبنية على التوجس وسوء الظن، وإنشاء علاقات عمادها الاحترام المتبادل والثقة. ووفقاً لما سبق، يغدو التغيير واجباً عندما تكون العلاقات قد نشأت – منذ أمد طويل– في ظل التهديد والخوف. ويجب إنجاز هذا التغيير عن طريق السياسة، وحسن التعامل مع ذلك التهديد والخوف؛ إذ سيؤدي ضعف الثقة، برأيي، إلى نكسة على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛، والإخفاق في استثمار مواهب مجتمعنا الأكثر تنوعاً. وتدعم مبادئ هذه الوثيقة وأهدافها الأساسية المساعي التي نبذلها جميعاً، حكومة وممثِّلين سياسيين وسلطات محلية ومجتمع مدني، لبناء مستقبل مشترك لنا جميعاً في إيرلندا الشمالية». [2]

تُجمل خطة العمل الحكومية الثلاثية الأولى، التي أُعلن عنها عام 2005م بوصفها جزءاً من هذه المساعي، الأعمالَ التي يجب أن تقوم بها جهات كثيرة لتعزيز التماسك الاجتماعي، ومنها الجهات المشرفة على الإسكان والتعليم والثقافة والتجارة والصحة والسلامة. وتقدِّم خطة العمل أيضاً المؤشرات التي يجب أن تستخدمها الحكومة لمتابعة التقدّم على صعيد التعايش السلمي، ومن ضمنها مواقف المواطنين بعضهم من بعض.

وخلاصة القول، أن إيرلندا الشمالية لا تُظهر تجربة الحاجة إلى قيادة من جانب الحكومة فحسب، بل من جانب باحثي التعايش والمؤسسات غير الحكومية والمواطنين، وذلك لتقديم الدعم المعنوي والبحوث والكوادر البشرية اللازمة لجعل فكرة المستقبل المشترك هدفاً وطنياً.

القيادة: المهام الملقاة على عاتق القائد والأفراد

يثير القادة الذين يحاولون التواصل مع الآخر مخاوف ضمن جماعتهم من الخيانة والخطر وزوال هوية الجماعة. ويُنعتون أيضاً بأنّهم حمقى قصار النظر غير عمليين، بل حتى خونة. وما لم يكرِّس بعض الناس أنفسهم لدعم التقدّم على صعيد التعايش، فقد تتأمّر قوى سياسية وعناصر متطرفة، مستغلة ظروفاً داخلية وأحداثاً خارجية لتأخير العمل. وتؤدي تأخيرات من هذا القبيل، في جوّ من انعدام الثقة، إلى السلبية والارتياب والشك في إمكانية التوصل إلى أيّ حلّ.

وبوجه عام، يتعرّض القادة السياسيون الذين يشجّعون على التعايش السلمي لضغوط شديدة وتهديدات خطيرة لشرعيتهم، ولا سيما في المناطق التي دامت فيها الصراعات مئات أو حتى آلاف السنين. ويجب أن يتحلّى مَنْ يشجّعون على التعايش في ظل ظروف صعبة من هذا القبيل، بقدر استثنائي من القوة الداخلية والقناعة والشجاعة.

في نهاية المطاف، فإنّ حدوث تغيير اجتماعي ذي شأن، هو رهن باستعداد بعض القادة لاتخاذ مواقف صعبة غير شعبية. وممّا لا شكّ فيه أنّ وجود قائد حكيم في القمة ضروري – في أغلب الأحيان– لإنجاح الجهود الرامية إلى وضع رؤية جديدة، وكسب تأييد واسع النطاق بين الجمهور، الذي يفتقر عادة إلى القدرة على تخيّل تغيير اجتماعي ضخم وتصديقه. ويستطيع فرد، يحظى بتقدير كبير ويشجّع باستمرار على وضع جدول أعمال لتغيير اجتماعي، إقناع الجمهور شيئاً فشيئاً بقبول أعداء الماضي، واتخاذهم شركاء في مستقبل مشترك.

وفي هذا السياق، يُجسِّد نيلسون مانديلا، والأسقف ديزموند توتو، وإليانور روزفلت، ومارتن لوثر كينغ جونيور، والماهاتما غاندي؛ التصميم والإيمان والصبر والجلد لرأب الصدع العميق، وتبنّي التغيير الاجتماعي. ويوجد أيضاً أشخاص آخرون قادوا جهود التماسك الاجتماعي، منهم الفائزون بجائزة نوبل للسلام، أمثال: شيرين عبادي (إيران)، وداو أونغ سان سو كاي (بورما)، وريغوبيرتا مينشو، إضافة إلى إيلين جونسون سيرليف، رئيسة ليبيريا وأول سيدة تُنتخب رئيسة دولة في إفريقيا.

وفي ظلّ غياب عمل قادة من هذا الطراز، ومن دون دعم فاعل من مؤسسات وقادة آخرين ذوي نفوذ في المجتمع كلّه، يصبح من المستحيل تعبئة عدد كافٍ من الأشخاص لإحداث تغيير

جذري، وتبني رؤية بديلة مقبولة وقابلة للتطبيق. ولسوء الطالع، لا يتحلّى سوى عدد قليل من الناس بشجاعة التحدث عن الحاجة إلى التغيير، على الرغم من شعبية هذا النوع من المواقف.

تلقي القصة الرمزية الآتية الضوء على أهمية القيادة: عندما خرج بنو إسرائيل من مصر، واجهوا البحر الأحمر، وهو عائق لا يُقهر ظاهرياً. حيث كانت مياهُ عميقة خطرة أمامهم، والجيش المصري يلاحقهم أيضاً. وقد تجمّد الناس في أمكنتهم خوفاً وتوجّساً، حتى قفز إلى الماء شخص يُدعى ناخشون. وبطريقة ما، انشق البحر المتلاطم الأمواج، ونجح جميعهم في العبور إلى الجهة الأخرى. لقد خطا شخص واحد خطوة حاسمة، وتبعه آخرون، وتجنّبوا جميعاً الكارثة.

ختاماً، لا تُنذِر الأحقاد التاريخية في كثير من الصراعات إلّا بمزيد من العبث والكوراث، وبمعاناة وألم وموت بلا نهاية. وقد يُسهِم الإقدام على تجريب منهجية جديدة؛ أي الاستعداد للقيادة عن طريق الجماعات، في تبديل المواقف التي يبدو جُلّها مستعصياً.

تحسين القيادة من أجل التعايش

نظّمت كوإيكزيستانس إنترناشيونال (Coexistence International)، وهي مبادرة تشجّع على التعايش، مؤتمراً بجامعة براونديس في يونيو من عام 2006م؛، وقد خرج باحثون من الحضور بعدد من التوصيات، أبرزها:

- الاعتراف بتنوع المجتمع ضمن حدود الدولة وتحديده.
- الاعتراف بالتنوع بوصفه حقيقة تُسهِم إيجاباً في التنمية الاقتصادية والتطور الأخلاقي في البلد.
- إقرار الإعلانات والمواثيق الدولية ذات الصلة باحترام الاختلافات والتسامح والسلام، وتطبيقها.
- العمل مع الجهات الحكومية الوطنية والمحلية، والمؤسسات الاجتماعية والمدنية، وقادة المجتمع؛ لتحديد العقبات الرئيسة التي تعترض سبيل التعايش، ووضع سياسات لتخطيها.
- إنشاء مؤسسات لتطبيق هذه السياسات ومراقبتها، بالتعاون مع الجماعات المدنية والاجتماعية.

obeikandl.com

- جمع السياسات وتنسيقها ضمن قوانين بحسب الحاجة.
- إطلاع الجمهور على فوائد السياسات، وإشراكه في عملية وضعها وتطبيقها.
- العمل مع مختلف جماعات الهوية بانتظام، حتى تشعر أنّها مشمولة بسياسات الحكومة وبرامجها.

أودّ أن أُضيف في هذا المقام، الحاجة الماسة إلى تكليف شخص أو أشخاص بمسؤولية التشجيع على الدمج والمساواة؛ على أن يحظى هذا الشخص باحترام القادة الآخرين، وأن يمارس عمله وأنشطته من مكان معروف للجمهور، وأن يكون لديه عاملون وميزانية تتناسب مع مهمة وضع السياسات والبرامج. لقد أُنشئت مناصب مشابهة لقضايا أُخرى أوسع نطاقاً. فمثلاً، برزت الحركة البيئية قبل أربعين عاماً من ضبابية نسبية لتوحِّد عدداً من المجالات التي تضم الحراج، والمياه، وإدارة الفضلات، وتربية الدواجن، ونوعية الهواء، والمناخ. وبحلول موعد قمة الأرض عام 1992م، عيَّنت أكثر الدول وزيراً للبيئة، ليترأّس مؤسسة مكلّفة بمسؤولية حماية الموارد الطبيعية.

يجب أن تعمل الحكومة على نحوٍ يُشعِر الناس كافة بالأمان، ويكفل لهم الحصول على فرص متكافئة، ويُبعِد عنهم شبح الخوف والقلق من جرّاء اختلافهم. ويتعيَّن على كلّ حكومة تقبل بذلك الدور أن تنشئ وزارة للمساواة والتماسك الاجتماعي، وأن تكلِّفها بمسؤولية منح سكان البلد قاطبةً حقَّ الحياة مع الآخرين في بيئة يسودها الاحترام والأمان. ستساعد وزارة كهذه الحكومةَ على إنجاز المهمة، وتشجِّع الجهات الأُخرى جميعها على الانتباه إلى ضرورة تشجيع الطاقة البشرية الكامنة والحياة التعاونية. ومن شأن وزارة كهذه أيضاً أن تحثّ المدارس على تعليم مادة التعايش؛ أي السبيل الأفضل للعيش مع الآخرين، وجعل النجاح في هذه المادة ضرورياً في اختبارات القبول في الجامعات.

ولكسر الجمود في المجتمعات الممزّقة، يجب أن يشدِّد القادة على أنّ الكراهية وانعدام الثقة والفصل تستنزف نفقات اقتصادية قابلة للقياس، وأنّ التماسك الاجتماعي يؤدي إلى تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية ملموسة. وغالباً ما تعاني المناطق التي تعيش فعلياً في حالة حرب ضائقةً اقتصاديةً؛ لأنّ قادة الأعمال قلّما يستثمرون في هذه المناطق، بسبب الصعوبات الملازمة لأوضاع من هذا القبيل على صعيد قوة العمل والتجهيزات. ويتراجع أيضاً الاقتصاد المحلي في المناطق التي تعيش حالة صراع؛ لأنّ الناس يمتنعون عن التعامل مع التجار الذين يؤيدون الطرف

الآخـر. ففي إسرائيل مثلاً، تتناثر مصالح العرب واليهـود باتساع في الجليل والنقب، وفي المدن المختلطـة، مثل: عكّا، وحيفا، وتل أبيب، والناصـرة، وبئر السبع، والقدس، واللد، والرملة. ومثلما يحـدث في البلـدان الأُخرى التي تعاني اضطرابات مدنية، فقـد تراجعت التجارة بين المجتمعين العربـي واليهـودي تراجعاً حادّاً، في أعقاب اندلاع أعمال مخلـة بالأمن بين المواطنين العرب في أكتوبر من عام 2000م.

ومـع ذلـك، يُثبِت ما حدث فـي جنـوب إفريقيا وإيرلنـدا الشماليـة أنّ التخفيـف من حدّة الصراعـات التـي وُلِدت من رحم معانـاة وآلام عميقة الجـذور، بل حتى تسويتها نهائيـاً، أمرٌ في متنـاول اليد. ولكنّ تقدّماً من هذا القبيل يتطلّب سنوات من الحوار الذي يبدو عقيماً في الظاهر. وفـي نهايـة المطاف، يجب أن يقترن القـول بالفعل، فالأعمال المثبتة وحدهـا تطرد الشك وتعزّز الثقة، ويجب أن يكون التغيير تصاعدياً. ويفوق ذلك أهمية أن يرى كلّ طرف مزيداً من احتياجاته وقد لُبِّيت شيئاً فشيئاً، ما دامت الفوائد الفعلية والملموسة تكرِّس عملية التعافي وتسرِّعها. وغالباً مـا يـؤدي التخفيف من حـدّة الصراع إلى تحفيـز النمو الاقتصـادي، عندما يبدأ قـادة الأعمال بالاستثمار في مناطق الصراع السابقة مثلاً.

وفي المقابل، يمثِّل الجهل بفوائد التماسك الاجتماعي، وضعف الثقة بها، العائق الأكبر الذي يعترضـ سبيل التماسك الاجتماعي. ومـن ثَمّ، تقع على عاتق القادة الذيـن يدعون إلى التماسك الاجتماعي مسؤولية شـرح النفقات الباهظة التي يتكبّدها المجتمع الذي يعاني دائماً اضطرابات عدّة، وكذلك الفوائد التي يجنيها المجتمع الذي يشجّع على التعايش والانسجام الاجتماعي.

خلاصة

تستطيـع الجهـات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية تأدية عمـل مهم على صعيد تسهيل التعايشـ حتى في المناطق المستقرة نسبياً. ففـي الولايات المتحدة مثلاً، باتت تحديات التعايش المنبثقة من ضغوط الهجرة أكثر أهمية وإلحاحاً. وقد تستفيد الولايات الجنوبية الشرقية والجنوبية الغربية، إضافة إلى تلك المناطق إجمالاً، من دراسة الاحتياجات والتوترات الاجتماعية من زاوية التعايشـ، ومن إنشاء مؤسسـات مكلفة بمسؤولية تسهيل التماسـك الاجتماعي. وتتفاقم الضغوط

الاجتماعية إذا تعرّضت إلى إهمال طويل الأمد، ولن يكون استيعاب هذه الضغوط المتنامية ممكناً إلّا بالتعامل مع السياسات عن طريق المؤسسات، والاستجابات المصمّمة لرعاية التماسك.

وفي نهاية المطاف، فإنّ التماسك الاجتماعي هو نتاج مجتمع يُدرك ثقافة التعايش، ويعي فوائده وتبعات فشله. ويتطلّب التماسك الاجتماعي قبولاً واسع النطاق لرؤيةٍ تَعُدّ المستقبل المشترك عاملاً جوهرياً يُسهِم في زيادة إنتاجية المجتمع إلى الحدّ الأقصى. ولن يتحقّق هذا القبول إلّا بدعم فاعل تقدِّمه مئات المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والمدنية ومؤسسات الأعمال، ودعم آخر يقدِّمه قادة حكوميون يرغبون في وضع التعايش ومزيد من التماسك في صدارة سلّم الأولويات، إضافة إلى عن وضع سياسات وبرامج تشجِّع على تلك القيم الأساسية، وتدافِع عنها.

وقد أظهرت التجارب في مناطق عدّة، أنّ الجهود التي تُبذَل لتشجيع التماسك الاجتماعي قد تتمخّض عن مجتمع مشترك، على الرغم من العقبات الموجودة منذ زمن طويل، وذلك عندما تسود العدالة، وتتوافر الإرادة السياسية. فإمّا أن تتعايش المجتمعات، وإمّا أن تُدمِّر نفسها بنفسها. ولحسن الطالع، فإنّ التعايش قابل للتحقيق بكلّ تأكيد؛ شريطة توافر القيادة الملائمة.

Notes

(1) Amit Sa'ar, personal communication.

(2) Office of the First Minister and Deputy First Minister, A Shared Future: Policy and Strategic Framework for Good Relations in Northern Ireland, March 21, 2005, http://www .asharedfutureni.gov.uk.

obeikandl.com